

نشرة صندوق النقد الدولي

الاقتصادات الصاعدة

الأسواق الصاعدة بحاجة إلى "الجيل الثاني"

من الإصلاحات

١٠ أكتوبر ٢٠١٣



مصنع صلب في داليان، الصين: تباطؤ النشاط

الاقتصادي في الصين يؤثر على نمو الأسواق الصاعدة

حول العالم (الصورة: Newscom)

• الأسواق الصاعدة الآن أكثر صلابة مقارنة بالأزمات السابقة

• لكن الأوضاع العالمية المتغيرة تثير المتاعب في بعض الأسواق الصاعدة

• الجيل التالي من الإصلاحات هو مطلب حيوي لتحقيق النمو الدائم

بعد سنوات من الأداء الاقتصادي القوي، تعاني الاقتصادات الصاعدة حالياً من تباطؤ النشاط، وسوف يتعين إجراء جولة جديدة من الإصلاحات حتى يمكن مواصلة النمو في مواجهة بيئة خارجية يكتنفها قدر أكبر من التحديات، وفقاً لما ذكرته مجموعة من الخبراء في ندوة على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة بين البنك الدولي والصندوق.

في ندوة بعنوان "الأسواق الصاعدة: استعادة الزخم" ذكرت مجموعة من الخبراء أن معظم الاقتصادات الصاعدة تمكنت على مدار العقد الماضي من تحقيق مكاسب كبيرة من التكلفة المنخفضة لرؤوس الأموال، وأسعار السلع الأولية المرتفعة، والنمو القوي في الصين.

لكن تشديد الأوضاع المالية العالمية في الشهور الأخيرة يثير التباين في هذه الاقتصادات - حيث عزز بعضها من الأساسيات الاقتصادية بينما ركبت اقتصادات أخرى ببساطة موجة حسن الطالع.

وذكرت مجموعة الخبراء أن الإصلاحات التي أجريت بعد الأزمات المالية في التسعينات من القرن الماضي جعلت كثيراً من الاقتصادات الصاعدة في الوقت الحالي أكثر صلابة وأكثر قدرة على تجنب المتاعب التي قد تنشأ نتيجة تحول اتجاه الأوضاع الخارجية المواتية. غير أنه قد يتعين على هذه الاقتصادات في الوقت الراهن أن تسعى لإجراء الموجة الثانية من الإصلاحات حتى تتمكن من إعطاء دفعة لمستويات النمو الممكن لديها.

وقال السيد ناويوكي شينوهارا، نائب مدير عام الصندوق "إنه من الضروري أن يدرك صناع السياسات الديناميكية المتغيرة للاقتصاد العالمي وأن يضعوا السياسات الاقتصادية على هذا الأساس."

وقد ضمت مجموعة الخبراء إلى جانب السيد شينوهارا كلا من السيد تيم آدمز، مدير معهد التمويل الدولي (IIF)؛ والسيد

لويس ميغيل كاستيلا، وزير المالية في بيرو؛ والسيد نوربيل روبيني، رئيس وأحد مؤسسي شركة "روبيني غلوبال إيكونوميكس" للبحوث الاقتصادية.

دوري أم دائم؟

أشارت مجموعة الخبراء في الندوة إلى أنه من الصعب تحديد مقدار ما هو دائم أو مؤقت من تباطؤ النشاط الاقتصادي في الأسواق الصاعدة. فمن بين العوامل المؤثرة على الآفاق المستقبلية للأسواق الصاعدة ذلك التباطؤ الاقتصادي في الصين، ونهاية طفرة أسعار السلع الأولية، والتخفيض التدريجي للسياسات النقدية غير التقليدية في بعض الاقتصادات المتقدمة. وقال السيد روبيني "إن تحديد مقدار ما هو هيكلي وما هو دوري من هذه العوامل هو أمر مبهم".

وقال روبيني إن الخبر السار في هذا الشأن هو أن الأسواق الصاعدة أصبحت أكثر صلابة في السنوات الأخيرة، فليديها "نخيرة كافية" من الاحتياطات، وأسعار صرف أكثر مرونة، ونظم مالية أكثر قوة. لكن القرارات بشأن السياسة الاقتصادية لن تكون سهلة، وقال منبها: "سواء كان الاختيار هو تشديد السياسة النقدية أم تيسيرها، فكلاهما له تضحياته".

وذكر السيد كاستيلا أنه من المنتظر أن تحقق بيرو معدلات نمو تتجاوز ٦% - وهو ضعف المتوسط في أمريكا اللاتينية - على مدار السنوات القليلة القادمة. وقال إنه في ظل الظروف العالمية المتغيرة يبقى السؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية الحفاظ على هذا الزخم في المستقبل، وهو ما يقتضي إجراء الإصلاحات.

وقال كاستيلا إن بلاده حاليا في وضع أفضل من جيرانها. وعلى الرغم من أن بيرو غنية بالذهب والنحاس، فهي ليست مهددة بالخطر بصفة خاصة من احتمال حدوث تغير في الأوضاع الخارجية. وقال "إن مستوى اعتمادنا على الإيرادات الضريبية المحصلة على السلع الأولية يمثل ٤% من إجمالي الناتج المحلي"، مشيرا إلى أن هذا المستوى أقل كثيرا منه في البلدان الأخرى المنتجة للسلع الأولية في أمريكا اللاتينية. وقال "لقد استطعنا أن ننوع مصادر اقتصادنا وبتزايد اعتمادنا في الوقت الحالي على محركات النمو المحلية".

وقال السيد روبيني إن الأسواق سوف تميز بصورة متزايدة بين الاقتصادات الصاعدة التي تتمتع بأساسيات اقتصادية سليمة، مثل بيرو، والاقتصادات الصاعدة التي تعاني من مواطن ضعف متنامية مثل عجز ضخم في الحساب الجاري، وعجز ضخم في المالية العامة، وتباطؤ حاد في النمو، وتزايد التضخم.

مسألة تدعو للقلق

ذكر السيد تيم آدمز أنه على الرغم من امتلاك معظم الأسواق الصاعدة أدوات مثل أسعار الصرف المرنة لمساعدتها في التواء مع التباطؤ الاقتصادي، فلا يوجد مجال للتراخي. وشدد على أن الأمر الذي يدعو للقلق أكثر من العوامل الخارجية المتغيرة هو تزايد مستوى المديونية الخاصة والعامة في الأسواق الصاعدة.

وقال "إننا استطعنا تحقيق النمو، لكنه جاء على حساب زيادة الائتمان. ويتعين علينا أن نتساءل، ما هي الكفاءة الحدية للاستمرار في تقديم هذا الائتمان؟" فالاقتصادات الصاعدة يتزايد اعتمادها على الرفع المالي، لكن الفائدة المتحققة منه تتناقص تدريجياً.

وطلب مدير النقاش السيد زاني منتون بيدوس من مجلة "إيكونوميست" أن يقدم الخبراء أمثلة على الاقتصادات الصاعدة التي تعاملت بشكل جيد مع الاضطرابات التي سادت في الشهور الأخيرة.

وقال السيد روبيني إن إندونيسيا اتخذت إجراءات مهمين. الأول تشديد السياسة النقدية بدرجة كبيرة - بواقع ١٥٠ نقطة أساس - والثاني البدء في الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة الضخم.

وإذ أشار روبيني إلى أنه يتعين في بعض الأحيان أن تشعر البلدان بخطر الأزمة لكي تحفز من جهودها نحو اتخاذ تدابير لا تتمتع بقبول جماهيري من الناحية السياسية، وقال "لقد تمكنوا في شهر يونيو، لدى شعورهم بالضغط قادمة من الأسواق المالية، أن يقنعوا برلمانهم بالبدء في الإلغاء التدريجي لإعانات دعم الطاقة وتخفيض عجز الموازنة، ومن ثم زيادة مصداقية سياسة المالية العامة."

التحول إلى المستوى التالي

اتفقت مجموعة الخبراء في الندوة على ضرورة إجراء "الجيل الثاني" من الإصلاحات الهيكلية لزيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية حتى تتمكن الأسواق الصاعدة من تحقيق ما تصبو إليه من معدلات النمو المرتفعة والمستمرة، حتى في ظل الأوضاع العالمية الأقل إيجابية. وقال كاستيلا إن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال المادي هو مطلب حيوي، مثلما هو الحال مع زيادة كفاءة تقديم الخدمات العامة.

واتفق روبيني على أن مثل هذه الإصلاحات ضرورية لزيادة النمو الممكن في الاقتصادات الصاعدة، لكنه رأى أنه يتعين على البلدان أن تتوفر لديها الموارد من المالية العامة لتنفيذ الزيادة المطلوبة في الاستثمار - وهذا هو الجانب المعقد على المستوى السياسي.

وأشار السيد شينوهارا إلى أن هناك اقتصادات تعاني مما يعرف باسم "فخ الدخل المتوسط"، عندما يتوقف نصيب دخل الفرد في أحد البلدان الصاعدة عن التقارب مع دخل الفرد في الاقتصادات المتقدمة. ويحدث هذا الأمر عندما لا يكون البلد قادراً على الانتقال إلى درجة أعلى إنتاج القيمة المضافة، ولم يعد في الوقت نفسه قادراً على التنافس مع البلدان ذات تكلفة العمالة الرخيصة. وقال شينوهارا إنها ليست بالمشكلة التي يسهل حلها، لكن التغيير في الديناميكية العالمية يمثل فرصة للتركيز على الإصلاحات الهيكلية.

تفاوت حذر

بمقارنة البيئة الحالية مع الوضع السائد في التسعينات قبل الأزمة المالية الآسيوية، صرح السيد شينوهارا بأن لديه شعور

"بالتفاؤل الحذر".

وقال "إن الأساسيات الاقتصادية أقوى في الوقت الراهن، لكن في الوقت نفسه ليس هناك أزمان متطابقتان. لقد تعلمنا دروسا كثيرة من الأزمات السابقة، لكن دورات الانتعاش والكساد للأسف لا تزال مستمرة. ومن ثم يتعين أن نتوخى اليقظة."

عقدت هذه الندوة في أعقاب جلسة صباحية مغلقة حول القضايا التي تواجه الأسواق الصاعدة، تم خلالها تقديم عروض مختلفة ومنها عرض قدمه السيد [ديفيد ليببتون](#) وآخر قدمته السيدة [كالبانا كوتشار](#). والسيد ليببتون هو النائب الأول لمدير عام الصندوق وتشغل السيدة كوتشار منصب نائب مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في الصندوق.
روابط ذات صلة:

[شاهد الفيديو](#)

[طالع المدونة](#)

[آفاق الاقتصاد العالمي](#)

[تقرير الاستقرار المالي العالمي](#)

[العرض الذي قدمه السيد ليببتون](#)

[العرض الذي قدمته السيدة كوتشار](#)